الجمهورية التونسية

وزارة الشؤون المحلية والبيئة

بلدية صفاقس

الادارة العامة للشؤون البلدية

وكتابة الرئيس

الجلسة التمهيدية

للدورة العادية الرابعة لسنة 2021

التاريخ : 17 أكتوبر 2021

الجمهورية التونسية

وزارة الشؤون المحلية والبيئـــة

بلدية صفاقس

الادارة العامة للشؤون البلدية

وكتابة الرئيس

الجلسة التمهيدية

للدورة العادية الرابعة للمجلس البلدي

التاريخ : الاحد 17 أكتوبر 2021

الساعة : التاسعة صباحا

عقد مجلس بلدية صفاقس الجلسة التمهيدية للدورة العادية الرابعة لسنـــة 2021 يـــوم الاحد 17 أكتوبر 2021 على الساعة التاسعة صباحا برئاسة السيد منير اللومي رئيس البلدية وذلك بموجب الاستدعاء الموجه للسادة أعضـــاء المجلس والاداريـــين عـــدد 2000/76 بتـــاريخ 5 أكتوبر 2021 .

وقد حضر الجلسة :

عن المجلس البلدي الســـادة : منير العفاس ، وسام ذويب ، استبرق المعالج وزاهر اللوز

عن الادارة البلدية الســـادة : حافظ الهمامـي الكاتـب العام للبلديـة ، شكـري اللوز ونورالدين شطورو.

اضافة الى بعض المواطنين وممثلي عن المجتمع المدني .

افتتح الجلسة السيد منير اللومي رئيس البلدية مرحبا بالحاضرين ومذكرا بالاطار القانوني الذي تنعقد بمقتضاه الجلسات التمهيدية وهو الفصل 216 من القانون الاساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018 والذي جاء فيه ما يلي :

" تسبق انعقاد الدورة العادية للمجلس وجوبا جلسة تمهيدية تلتئم باشراف رئيس المجلس البلدي او من ينوبه من بين المساعدين شهرا على الاقل قبل تاريخ انعقاد الدورة ويدعى اليها متساكنو المنطقة البلديـــة بوسائل الاعلام المتاحة لسماع مداخلاتهم في المسائل ذات الصبغة المحلية وتعريفهم بالبرامج البلدية .

يتم درس المقترحات المعروضة خلال الجلسة التمهيديـــة من قبل اللجان البلديـــة حسب مشمولاتها وتعرض على الدورة العادية الموالية للمجلس البلدي . "

كما أفاد السيد منير اللومي رئيس البلدية الحاضرين ان هذه الجلسة ستخصص لمناقشة مشروع ميزانية البلدية لسنة 2022 .

ثم أعطى الكلمة للسيد منير العفاس رئيس لجنة الشؤون المالية ومتابعة التصرف الذي تلا على الحاضرين المذكرة التي تتمحور حول النقاط التالية :

تبعا لمنشور وزير الشؤون المحلية والبيئة عدد 2 بتاريخ 29 مارس 2021 حول اعداد ميزانيات البلديات لسنة 2022 ، قامت البلدية باصدار مذكرة ادارية في الغرض تم توجيهها الى أعضاء المجلس البلدي لتقديم مقترحاتهم لاعداد مشاريع ميزانيتهم دخلا وصرفا وتم التاكيد على ضرورة :

- توخّي الشفافية والموضوعية والصدقية في ضبط تقديرات الميزانية دخلا وصرفا

- ضبط تقديرات الموارد بكل دقة بالاعتماد على الموارد المحققة

- الاعتماد على الموارد الذاتية في تمويل مختلف النفقات واستعمال الآليات المتاحة لتعبئتها بالتعاون مع المحاسب وضبط أهداف سنوية للاستخلاص وحسن توظيفها لتحسين ظروف عيش المواطنين

- مواصلة مجهود دعم البنية الاساسية وتحسين الخدمات البلدية خاصة في مجال النظافة والانارة والطرقات والعناية بالبيئة

- ترسيم الاعتمادات الخاصة بالمشاريع المتواصلة والجديدة

وقد تم بالاخذ بعين الاعتبار التحديات التالية :

- تداعيات جائحة كورونا على الميزانية وما نتج عنها من تراجع تحقيقات الموارد الاعتيادية
- الاستقرار التي تعرفه عدد من بنود الميزانية على غرار المداخيل المتأتية من الاستغلال المباشر للاسواق والمعاليم الموظفة على العقارات ومداخيل العقـــارات المعـــدة لنشاط تجـــاري والتي ما انفكّت تسجل بقايا استخلاصات كبرى
- تقهقر عدد من الموارد التي كانت لها مساهمة محترمة في الميزانية على غرار معلوم اشغال الطريق العام عند اقامة حضائر البناء والمساهمة في انجاز مآوي جماعية لوسائل النقل
- ضعف نسق استخلاص بعض الموارد المرسمة ضمن ميزانية 2022
- ضرورة ترشيد الانفاق والتحكم في المصاريف خاصة المتعلقة بالتدخلات
- ضعف نسق استهلاك الاعتمادات خاصة المتعلقة بالتنمية
- ضعف استعمال الاعلامية في مختلف المصالح وتعطل منظومة متابعة المشاريع وبقية المنظومات الاخرى
- التحكم في كتلة الاجور والترفيع في الادخار بعنوان التمويل الذاتي لانجاز المشاريع المبرمجة
- ضعف الامكانيات الالية للقباضة في مستوى عدد عدول الخزينة والموارد البشرية والمجهود المبذول في استحثاث الاستخلاصات
- تجاوز نسبة تطور النفقات العادية لنسبة تطور المقابيض الاعتيادية بشكل يحدّ من طاقة الادخار ويؤثر على التوازنات العامة وخاصة المؤشرات المتعلقة بالتأجير والتداين وهامش التصرف من المجهود الادخاري
- الارتفاع الكبير التي تعرفه نفقات التأجير بسبب الزيادات في المنح والنفقات
- ارتفاع نفقات استهلاك الطاقة من الكهرباء والماء والمحروقات بسبب ارتفاع الاستهلاك نتيجة لتدعيم الاسطول وتوسيع شبكة التنوير العمومي وارتفاع تعريفة الشراء
- ارتفاع نفقات الصيانة والعناية بالاسطول والبناءات
- ارتفاع المديونية خاصة لدى صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بسبب عدم خلاص قسط سبتمبر 2020 في نفس السنة

ثم أخذ الكلمة السيد رئيس البلدية الذي بين ان نسبة تطور الميزانية يقدر بحوالي 10 % وذلك رغم العراقيل التي واجهتها البلدية خلال السنتين الفارطتين من جراء جائحة كورونا والتي أدّت الى تراجع المداخيل خاصة فيما يتعلق بالآداء على العقارات ومعاليم اسداء الخدمات هذا بالاضافة الى الترفيع في كتلة الاجور .

كما توجه بالشكر الى كل الاطارات والعملة البلديين الذين عملوا في ظروف صعبة نتيجة جائحة كورونا خاصة أعوان النظافة .

كما أعطى بسطة حول الوضع البيئي بالمدينة مبينا ان تجميع الفضلات بالمصب الكائن بطريق الميناء هو حل وقتي اضطرت له البلدية وتكبدت من خلاله عديد المصاريف لحماية الطبقة الارضية وقد تمت مراسلة السيدة وزيرة البيئة لايجاد حل جذري لمشكل المصب خاصة وان طاقة استيعاب نقطة التجميع المشار اليها اوشكت على النفاذ ولايمكن الاستمرار على هذا الوضع اكثر من اسبوع او اسبوعين

ثم أعطى الكلمة الى الحاضرين التي تمحورت تدخلاتهم على النحو التالي :

* التشكي من عديد التجاوزات التي يقوم بها صاحب مصنع " كسكسي دياري " وعدم تفعيل القرارات الصادرة ضده وما يترتب عن ذلك من الحاق الضرربالمتساكنين من جراء كثرة الضجيج والاوساخ

* عدم تفعيل القرار البلدي الخاص بمنع الشاحنات الثقيلة من المرور داخل المنطقة البلدية وما يترتب عن ذلك من اضرار على مستوى البنية التحتية للطرقات وخطورة على سائقي العربات والمتساكنين

* وجود مآوي للسيارات بالمنطقة الصناعية ببودريار بدون ترخيص من البلدية يتسبب في الحاق أضرار بالمتساكنين والاجوار ودون أن تستخلص البلدية معلوم الوقوف

* عدم الالتزام بالبرنامج المدرج ضمن الميزانية التشاركية لسنة 2019 حيث تم تعبيد نهج غير مدرج بهذا البرنامج

* ضرورة ايجاد حل جذري في خصوص جمع الفضلات المنزلية وذلك من خلال العمل على منهجية طويلة الامد تتمثل في رسكلة النفايات وتثمينها واحداث مصبات على أسس علمية متطورة بالتعاون مع بلديات جهة صفاقس في شكل وكالة

* إدراج التربية البيئية ضمن مناهج التعليم حتى ينشأ جيل المستقبل وهو متشبع بهذه القيم التي تنعكس على سلوكه داخل المجتمع

ثم تولى السيد رئيس البلدية الاجابة على التساؤلات المبينة أعلاه مبينا ان موضوع رسكلة وتثمين النفايات تم الاعداد له من طرف المجالس البلدية السابقة ولكنه لم يعط ثماره باعتبار ان الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات هي الجهة المؤهلة قانونا لهذا الموضوع ويبقى دور البلدية الاساسي في جمع النفايات وقد طالبنا منذ مدة بتكاثف جهود بلديات الجهة لتخصيص الاعتمادات اللازمة لاحداث وكالة تعنى بموضوع جمع وتثمين ورسكلة النفايات ويبقى الاشكال الاساسي في توفير قطعة الارض التي يمكن تخصيصها للغرض .

كما بين من ناحية أخرى ان البلدية تتولى اتخاذ القرارات الترتيبية اللازمة لتنظيم حركة المرور على غرار القرار المتعلق بمنع جولان الشاحنات الثقيلة داخل المنطقة البلدية ويكمن الاشكال في تنفيذ مثل هذه القرارات باعتبار ان الشرطة البلدية لم تعد هيكلا تابعا للبلدية

كما بين ان البلدية تتعامل على نفس درجة المساواة مع كل المواطنين بقطع النظر عن انتماءاتهم وتقوم بدورها في اصدار قرارات ترتيبية للغلق او للهدم وتبقى اشكالية التنفيذ قائمة باعتبار انها من مشمولات الشرطة البلدية .

وفي ختام الجلسة جدّد السيد رئيس البلدية شكره لجميع الحاضرين ،

وفي حدود الساعة منتصف النهار والنصف أعلن عن نهاية اشغال الجلسة .

الكاتب العام

حافظ الهمامي

رئيس البلديـة

منير اللومي